

لو هم الغلط والتعدي يرجع انه احاد فيم فيرتفع المنازع الثالثة قال الاكثر
البحر والتعدي يكون بواحد في الرواية وبالثنتين في الشهادة الرابعة
اذ اتعارض بحج والتعدي فالتختا تقديم البحر مطلقا الا ان قال المعدل علمت
ما جرح به وانه تاب عنه فان يقدم التعدي الخامسة الاكثر على عدالة الصحابة
فلا يستعمل التعدي الاية الذين معه والحديث اصحابي كالبحر وما تواتر
عنه من مداومة الايشان ودخولهم في الفتنة كان بالاجتهاد السادس
ان عدالة شرط حال الاداء وان تحمل فاسق الا يفسد الكذب عليه عليه السلام
عند حمد وطائفة والوجه الجواز بعد ثبوت العدالة له وفي البداية ان الموقف
بالكذب اذا تاب قبل شرايته كالمحدود في التقديف لان من صار موقفا بالكذب
واشترى به لا يوفى صدقه من ثوبته بخلاف الفاسق اذا تاب عن سائر
النوع الفسق انه تقبل شرايته السابع ثبت التعدي بحكم القاضي
العدل وحمل المجتهد الشارطين لان لم يعلم سوى كونه على وفقه او الثامنة
قال قاضيان في فتاواه الفاسق اذا تاب لا يقبل شرايته ما لم يمض عليه
زمان يظهر التوبة ثم يفرق قدر ستة اشهر وبعضهم قدره بسنة
والصحيح ان ذلك مفروض الى رضى القاضي والمعدل انه والاسلام بيان
الرابع من شرائط كون الخبر حجة وانما شرطناه وان كان الكذب حراما
في كل دين الكافر يرضى في عدم دينه الاسلام توصي بافئدة قوله
في عباده وانما لم يكتب بذكر العدالة عن الاسلام لان الكافر ربما يكون مستبما
على عقده وله ايسال القاضي عن عدالة الكافر اذا شهد كافر عند
طن

طعن الختم قال قارئ الهداية وتزكيتة بالامانة في دينه ولسانه وبديه وانه
صاحب يقظة انه قال في التلويح لو فرض العدالة بمحافظه دينية تحمل على ملازمة
التقوى والمروءة من غير بدعة وجعل علاقتها احتساب الكبار وترك الاصرار
على صفات وترك بعض الصفات والمباحات الحقة فلا خفاء في شمول الاسلام
لذات الكفر اعظم الكبار فيخرج بقيد العدالة الكافر كما يخرج الفاسق والمتبدع
او ولما كان الاسلام والايمان عبارتين عن معنى واحد عند علمائنا فسرده
بمقيدة الايمان فقال وهو التصديق وهو ان اعان القلب وقبوله
لوجود الصانع ووحدايته وسائر صفاته وبنوة محمد عليه الصلاة والسلام
وجميع ما علم بحبيته بالضرورة على ما هو معنى الايمان في اللغة الا انه قيد
باشياء مخصوصة ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم الايمان ان تؤمن بالله
وملائكته وكتبه ورسله الحديث فبني على المراد بالايمان معناه التقوى
كذا في التلويح والقرار بالله تعالى ظاهر فان الاقرار ركبن من الايمان
وهو قول تسمى الاثم ونحو الاسلام وكثير من الفقهاء وسبب في المواقف
الحاجي حنيفة وقال في المسامحة انه متقول عن ابي حنيفة وشبهوا
عن اصحابه وبعض المصنفين من الاشاعة قالوا لما كان الايمان هو
التصديق والتصديق كما يكون بالقلب يكون باللسان فيكون كل منهما
ركنا في الباب هل ثبت الايمان الا بهما الاعتدال مع وكذا الاحتياط
واقع عليه والنصوص دالة عليه وعندنا الفرائض كما في المواقف
انه التصديق فقط والقرار شرط الاجزاء احكام الدنيا حتى